إصابة 6 جنود في قصف صهيوني على حمص السورية

أفادت وسائل إعلام النظام السوري الرمية، أن ستة جنود أصيبوا، ولحقت أضرار بالممتلكات بعد قصف صاروخي إسرائيلي على الريف الشرقي لمدينة حمص السورية.

ونقل إعلام النظام عن مصدر عسكري قوله إن «العدو الإسرائيلي نفذ عدواناً جوياً من اتجاه منطقة التنف بالصواريخ باتجاه مطار التيفور العسكري في المنطقة الوسطى»، مشيراً أن الدفاع الجوي السوري أسقط معظم الصواريخ.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان ومقره بريطانيا، إن دوي انفجارات أيضا سُمع في البوكمال قرب الحدود السورية العراقية، تزامنا مع هجوم إسرائيلي على مطار التيفور العسكري.

وذكر أن عدداً من المسلحين المدعومين من إيران قتلوا في الضربات على مطار التيفور العسكري، دون الخوض في تفاصيل.

وأوضح المرصد أن الهدف من الهجوم قرب حمص كان مطاراً عسكرياً يضم مستودعات أسلحة للمليشيات الموالية لإيران وقاعدة للطائرات المسيرة.

تواصل اجتماعات القاهرة لحسم الأزمة في غزة

خلافات أمنية متصاعدة في الدولة العبرية

عزت حامد

وافقت لجنة غولدبرغ في الدولة العبرية على تعيين (ر) رئيسا لجهاز الأمن العام (الشاباك)، مؤكدة عدم وجود خلل في نزاهته. وذكر مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي أنه لن يُسمح بنشر اسم وصورة (ر) إلا بعد الموافقة الرسمية على التعيين من قبل الحكومة.

جاء إعلان اللجنة الاستشارية لفحص التعيينات في المناصب العليا، برئاسة القاضي (المتقاعد) إليعازر غولدبرغ، وبعد فحص المعلومات المقدمة إليها، وانها لم تجد اي سبب في عدم تعيين المرشح (ر)، وبالتالي ابلغت اللجنة على الفور رئيس الحكومة نفتالي بينيت بقرارها.

جدير بالذكر أن صحيفة "معاريف" العبرية قالت أن الفريق أفيف كوخابي رئيس هيئة أركان الجيش الصهيوني وكما يبدو أيضاً بيني غانتس أوضحا لنفتالي بينيت رئيس الحكومة أنهما سيجدان صعوبة بالتعاون مع أحد المرشحين النهائيين لرئاسة المخابرات العامة "الشاباك".

وقالت مصادر مطلعة أن موقف غانتس وكوخابي لم يعرض كتهديدات لكنه كان واضحاً ويؤكد أن مساً سيلحق بالتعاون بين الجيش والمخابرات العامة في حال تعيين المذكور الذي يطلق عليه أيضاً (ر) مثل المرشح الآخر، نائب رئيس "الشاباك" الذي وقع عليه الخيار في نهاية المطاف، رئيساً للجهاز.

يشار إلى أن المذكور كان نائب رئيس "الشاباك" سابقاً وتمت اعارته خلال العام ونصف العام الأخيرين في سلطة تطوير الأسلحة، بانتظار قرار رئيس الحكومة حول تعيين رئيس الجهاز، وكما يبدو سيستقيل في أعقاب عدم اختياره. وقال التليفزيون الإسرائيلي في برنامج الحقيقة أن التوترات بين كل من غانتس وكوخابي وبين (ر) بعد فترة وجيزة من انتهاء عدوان "الجرف الصامد" على قطاع غزة.

وذكرت "معاريف" أن هذه "الحرب" اندلعت بين الجيش وشعبة الاستخبارات وبين المخابرات العامة وذلك في أعقاب تقرير موسع نشره البرنامج التلفزيوني "الحقيقة"، أجريت في سياقه مقابلة مع (ر) الذي كان في حينه قائد المنطقة الجنوبية في "الشاباك"، أكد فيها أن جهازه زود الجيش بتحذيرات واضحة من اندلاع حرب مع حماس في فصل الصيف، لكن فضل الجيش تجاهل هذا التحذير. وكانت هذه الاتهامات قاسية جداً وأدت إلى صراع شبه علني بين الجيش و"الشاباك"، وكان رئيس شعبة الاستخبارات في حينه كوخابي وكان غانتس رئيس هيئة الأركان.

وصل إلى المرحلة الأخيرة في الترشيح لرئاسة "الشاباك" المرشحان الذي يطلق على كل منهما (ر) وهما نائب رئيس الجهاز الحالي ونائب رئيسه السابق، وأجرى بينيت مشاورات مع مسؤولين كبار في الهيئة الأمنية منهم كوخابي وغانتس ولا يعرف مدى تأثير تحذيراتهما على قرار رئيس الحكومة بتعيين نائب رئيس "الشاباك" الحالي، الذي كان جندياً في دورية هيئة الأركان مثل بينيت.

وعلى كل الأحوال يتضح أن الخلافات التي اندلعت بين الجيش و"الشاباك" في أعقاب عملية "الجرف الصامد" ما زالت تترك آثارها، التي تعامل معها كوخابي بصورة شخصية وأثارت في حينه غضبة الجامح وغضب الجيش جميعه. وأكد كوخابي لبينيت أنه سيجد صعوبة بالتعامل مع (ر) جراء انعدام الثقة بينهما، ومن المرجح أن يكون بينيت أخذ هذه الاعتبارات بالحسبان لدى اتخاذه قراره بتعيين نائب رئيس الجهاز الحالي رئيساً للشاباك.

من ناحية أخرى يواصل طاقة وفريق المقاولين الفلسطينيين المتواجد في القاهرة بحث ومناقشة سبل إعادة إعمار غزة، وقال المتحدث الرسمي باسم الوفد الاقتصادي الذي يزور القاهرة لمناقشة عملية إعادة الإعمار أسامة كحيل، أنّ الوفد طرح عدّة مطالب حول الاستيراد والتصدير، وتخفيف أسعار النقل وموضوع الترانزيت على الموانئ المصرية.

وأوضح كحيل، لموقع أمد الفلسطيني أنّه تم إجراء محظر للاجتماع الذي جرى بين الوفد والجانب المصري بكل المطالب التي تم تقديمها، لكن حتى اللحظة لم يتم اعتماده بشكل رسمي.

وأشار إلى أنّ الأمور حتى اللحظة في طور المطالبات ولم نلمس شيء ايجابي أو سلبي، مبيّنًا أنّهم في انتظار أن تنتقل الأمور إلى الموافقة على ما تم طرحه في الاجتماع.

من ناحية أخرى كشفت قوات الاحتلال الصهيوني مؤخرا عن تصاعد حدة المقاومة في الأراضي الفلسطينية، وأشارت في بيان لها أطلعت عليه الوسط إلى أنتشار خلايا واسعة تابعة لحركة حماس تنشط في منطقة الضفة الغربية.

وقالت مصادر صحفية أن حركة فتح والحكومة الفلسطينية تدين وبشدة محاولات بعض الفصائل تقويض منظمة التحرير الفلسطينية وعمليات الاستقرار الأمني، وقال عدد من قيادات حركة فتح الفلسطينية وعلى رأسهم جبريل الرجوب إن بعض الحركات وبقيادتها غير المسؤولة تعمل ضد المصلحة الوطنية، وأضاف الرجوب أن حماس الآن يجب أن تعيد حساب خطواتها وسلوكها لكيس أولويات الحركة.

على الصعيد الدبلوماسي بحث رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، بوجود ضغط دولي على إسرائيل للسماح بعقد الانتخابات في القدس كباقي الأراضي الفلسطينية، مشيرًا في حال الحصول على الموافقة الإسرائيلية سيتم التحضير لعقدها مباشرة.

جاء ذلك خلال استقباله مؤخرا القنصل العام السويدي الجديد يوليوس ليليستروم، حيث بحث معه آخر التطورات السياسية والاقتصادية.

وأشار اشتية، إلى أهمية تعزيز التعاون المشترك ما بين البلدين على صعيد العديد من القطاعات، وفق الأولويات والخطط الوطنية للتنمية، مشيدًا بالدعم السويدي المستمر على كافة الأصعدة.

من ناحية أخرى كشف مصدر سياسي مصري رفيع أن أحد المطالب المهمة التي وضعتها القاهرة على طاولة المفاوضات مع كبار أعضاء وفد حماس هو وقف ما أسماه خطوات حماس الأخيرة غير المسؤولة لزعزعة الاستقرار الأمني في الضفة الغربية.

مصدر فلسطيني موثوق أن حماس وراء الحملة الجديدة التي تنادي بمحاربة التطبيع مع العدو الصهيوني وتشويه سمعة بعض من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية المرتبطة بالسلطة الفلسطينية والمتعاونين بصورة أو بأخرى مع إسرائيل بفضل ارتباطهم بالسلطة الفلسطينية. وذكر المصدر أن صالح العاروري القيادي البارز في حماس هو العقل المدبر وراء المرئي.

على الجانب الأخر تتواصل ردود الفعل على الساحة الفلسطينية عقب التصريحات التي أدلى بها علي غلام رشيد قائد ما يعرف بـ"مقر خاتم الأنبياء" في إيران، والذي قال بأن إيران حصلت على 6 جيوش عسكرية خارج إيران يسميهم، ولعل من أبرز هذه الجيوش بحسب رشيد هم حزب الله في العراق، وجماعة الحوثي في اليمن، وحركتي الجهاد وحماس، الأمر الذي وضع حركة حماس في موقف حرج.

من ناحية أخرى نفى مصدر إيراني أن خالد مشعل بعث برسالة إلى علي قاهاني قائد فيلق القدس يطالبه فيها بالتوقف عن إحراج حماس علانية. من جهتها قالت حركة الجهاد الإسلامي ردا على هذه التصريحات وفي بيان رسمي، إن مقاومتها موجودة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فقط، وليست مرتبطة بأي هدف آخر.

وهو ما يعتبر ردا محرجا ومباشرا على غلام رشيد الذي قال إن «الجهاد» والفصائل الأخرى في فلسطين موجودة للدفاع عن إيران.

من ناحية أخرى لا تزال عملية تحويل الأموال القطرية إلى غزة تمثل أحد البنود المعقدة على طاولة المفاوضات بين القاهرة وحماس، وتصر القاهرة على نقل هذا الملف إلى السلطة الفلسطينية وذلك من أجل نيل رضا الرئيس محمود عباس أبو مازن وللتحكم في التدفق النقدي للمحتاجين والصالحين.

وتقول صحيفة بيروت أوبزرفر الالكترونية أن أحد رجال الأعمال الفلسطينيين قال في جلسة مغلقة، إن حماس هددته ورجال أعمال آخرين من قطاع غزة محذرين من عدم المشاركة في معرض إكسبو 2020.

وأضاف أن حماس هددت بأن أقاربه سيدفعون الثمن إذا كانت شركته ستكون في إكسبو – دبي. جدير بالذكر أن مصدر فلسطيني قال في وقت سابق لبيروت أوبزرفر أن هناك حالة من الغضب التي تسيطر على الكثير من المسؤولين التابعين لحركة حماس بسبب مشاركة إسرائيل في هذا المعرض، وهو ما دفع حماس لمحاولة التأثير على المشاركة الفلسطينية به ومقاطعته. وهو ما قامت به أيضا مع دولا عربية.

بدوره يعتبر الملف الاقتصادي للاستثمار السوداني – حماس موضوع على طاولة المكتب السياسي لحماس لمحاولة إيجاد مخرج لهذه القضية "الثمينة". خالد مشعل وهنية لم يعطوا كلمتهم في كيفية تعويض الأشخاص الذين عملوا لعقود لصالح حماس. العديد من رجال الأعمال هؤلاء فقدوا مصداقيتهم واسمهم في انتظار تعويض يبدو، على الأقل في الوقت الحالي، أنه لن يأتي أبدًا.

من ناحية أخرى وفيما اجتمعت قيادة حماس تحت مظلة القاهرة لمناقشة ملفات مهمة. إنهم يستعدون لـ" التالي" ماذا سيفصحون لتركيا وإيران عن الدولتين المهمتين في أجندة المقاومة. وقال مصدر إن قادة المكتب السياسي ما زالوا غير متفقين على ماهية التفسيرات التي سيقدمونها خاصة لطهران

الكثير من التطورات السياسية تشهدها الساحة الفلسطينية

محمد السادس: الانتخابات كرّست انتصار الخيار الديمقراطي المغربي

أشاد العاهل المغربي الملك محمد السادس بالتنظيم الجيد والأجواء الإيجابية التي مرت بها الانتخابات الأخيرة، وبالمشاركة الواسعة التي عرفتها، وخصوصاً في الأقاليم الجنوبية (الصحراء).

وقال الملك محمد السادس، في خطاب وجهه إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، إن هذه الانتخابات كرست انتصار الخيار الديمقراطي المغربي، والتداول الطبيعي على تدبير الشأن العام، مشيراً إلى أن الأهم «ليس فوز هذا الحزب أو ذاك، لأن جميع الأحزاب سواسية لدينا».

وذكر العاهل المغربي أن بداية هذه الولاية تأتي في الوقت الذي يدشن فيه المغرب مرحلة جديدة، تقتضي تضافر الجهود حول الأولويات الاستراتيجية، لمواصلة مسيرة التنمية، ومواجهة التحديات الخارجية.

في سياق ذلك، أكد الملك محمد السادس على ثلاثة أبعاد رئيسية في مقدمها تعزيز مكانة المغرب، والدفاع عن مصالحه العليا، لا سيما في ظرف مشحون بالتحديات والمخاطر والتهديدات.

وأوضح عاهل المغرب أن الأزمة الوبائية أبانت عن عودة قضايا السيادة للواجهة، والتسابق من أجل تحصينها، في مختلف أبعادها، مع ما يواكب ذلك من تعصب من طرف البعض. وأشار إلى أنه إذا كان المغرب قد تمكن من تدبير حاجياته، وتزويد الأسواق بالمواد الأساسية، بكميات كافية، وبطريقة عادية، فإن العديد من الدول سجلت اختلالات كبيرة في توفير هذه المواد وتوزيعها.

وشدد ملك المغرب على ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية، لا سيما الغذائية والصحية والطاقية، بما يعزز الأمن الاستراتيجي للبلاد.

وفيما يخص البعد الثاني، قال الملك محمد السادس إنه يتعلق بتدبير الأزمة الوبائية، ومواصلة إنعاش الاقتصاد. وأضاف «حققنا، والحمد لله، الكثير من المكاسب، في حماية صحة المواطنين، وتقديم الدعم للقطاعات والفئات المتضررة». وزاد أن الدولة قامت بواجبها، في توفير اللقاح بالمجان وكل الحاجات الضرورية للتخفيف على المواطن من صعوبة هذه المرحلة، بيد أنه قال إنها لا يمكنها أن تتحمل المسؤولية مكان المواطنين في حماية أنفسهم وأسرهم، بالتلقيح واستعمال وسائل الوقاية، واحترام التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية.

من جهة أخرى، قال العاهل المغربي إن الاقتصاد الوطني يعرف انتعاشاً ملموساً، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموماً. وأوضح أنه «بفضل التدابير التي أطلقناها، من المنتظر أن يحقق المغرب، إن شاء الله، نسبة نمو تفوق 5.5 في المائة سنة 2021، وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات، وتعد من بين الأعلى، على الصعيدين الجهوي والقاري».

ورغم تداعيات هذه الأزمة، يقول العاهل المغربي: «تتواصل الثقة في بلادنا، وفي دينامية اقتصادنا؛ كما يدل على ذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يقارب 16 في المائة؛ وزيادة تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنحو 46 في المائة، إلى غاية شهر أغسطس الماضي. وذكر أن هذه التطورات أسهمت في تمكين المغرب من التوفر على احتياطات مريحة، من العملة الصعبة، تمثل سبعة أشهر من الواردات.

وأوضح الملك محمد السادس أنه «ينبغي أن نبقى واقعيين، ونواصل العمل، بكل مسؤولية، وبروح الوطنية العالية، بعيداً عن التشاؤم، وبعض الخطابات السلبية».

وعن البعد الثالث، قال ملك المغرب إنه يتعلق بالتنزيل الفعلي للنموذج التنموي، وإطلاق مجموعة متكاملة، من المشاريع والإصلاحات من الجيل الجديد. وأوضح قائلاً: «إننا نتطلع أن تشكل هذه الولاية التشريعية، منطلقاً لهذا المسار الإرادي والطموح، الذي يجسد الذكاء الجماعي للمغاربة».

وعد الحكومة الجديدة مسؤولة عن وضع الأولويات والمشاريع، خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، في إطار تنزيل هذا النموذج. وقال إنها مطالبة أيضاً «باستكمال المشاريع الكبرى، التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية، التي تحظى برعايتنا».

وزير مجلس الوزراء يتوعد بالتصدي لأي خرق للوثيقة الدستورية

حميدتي: لن نسلم الشرطة والمخابرات إلا لرئيس منتخب

توعد وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني خالد عمر يوسف بالتصدي الجدي والصارم، لتصريحات النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الانتقالي محمد حمدان دقلو «حميدتي»، التي قال فيها إن جهاز المخابرات العامة والشرطة تابعان للمكون العسكري في الشراكة الانتقالية، واعتبرها خرقاً للوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة الانتقالية.

ورفض حميدتي في مخاطبة لمعلمين تسليم جهازي الشرطة والمخابرات العامة للسلطة المدنية باعتبارهما جهازين عسكريين، وقال: «هذه أجهزة عسكرية لن نسلمها إلا لرئيس منتخب»، واتهم الحكومة المدنية بأنها تريد السيطرة على الجهازين لممارسة البطش واستعادة حكم «قراقوش»، وفي ذات الوقت نفى وجود أي شروط أو حديث حول تسليم رئاسة السيادي للمدنيين وفقاً للوثيقة الدستورية. وقال عمر في تدوينة على حسابه الرسمي على موقع «فيسبوك»، إن تطوير وإصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية، مهمة جوهرية في تحديد مدى نجاح الانتقال المدني الديمقراطي في البلاد، وإن تصريحات «حميدتي» تعد تهديداً مباشراً للوفاء بالتزامات ومهام الوثيقة الدستورية، و«هو ما سنتصدى له بصورة جادة وصارمة». ووصف التصريحات بأنها خرق «واضح» للوثيقة الدستورية، التي نصت في المادة 36 منها على خضوع الشرطة للسلطة التنفيذية، ونصت في المادة 37 على خضوع جهاز المخابرات للسلطتين السيادية والتنفيذية، ولم تنص إلى أي تبعية حصرية لهذين الجهازين للعسكريين. وكان حميدتي قد وصف سلطة مجلس السيادة بأنها تشريفية، وقال إنهم لا يريدون البقاء في السلطة، ويرغبون إنهاء لجنة التحقيق المستقلة في جريمة «فض اعتصام القيادة العامة» ومقتل المحتجين السلميين وممارسة فظائع: «نحن لن نتهدد باللجنة، ونحن أكثر حرصاً على ظهور نتائجها، ونتمنى أن يصدر قرارها قبل الغد». وأوضح أن إحباط المحاولة والانقلابية نفذته وأدارته القوات المسلحة بمهنية عالية وأحبطتها دون إراقة دماء، وتابع: «الانقلابيون تسلموا أي شيء في البلاد، كان انقلاباً مخططاً ومرتباً، وحال نجاحه كانوا سيقطعون رقابنا نحن».

وقطع حميدتي بعدم إدارة حوار بشأن تسليم رئاسة مجلس السيادة للمدنيين، وأضاف قائلاً: «إنه سابق لأوانه، لأننا لا نتكلم عن كراسي، بل هم – يقصد المدنيين – من يتكلمون عن الكراسي، متجاهلين أن البلد يتجه نحو الهاوية بعد أن تدمرت كل بنيته التحتية».

عناصر من الجيش السوداني

اللجنة العسكرية الليبية تتفق على خطة لانسحاب تدريجي ومتزامن لـ «المرتزقة»

اختتمت اللجنة العسكرية المشتركة الليبية «5+5» اجتماعها المغلق في مدينة جنيف السويسرية، برعاية أميركية وأممية، بالتوصل إلى اتفاق مبدئي حول خطة عمل لإخراج جميع «المرتزقة» والقوات الأجنبية من ليبيا بشكل تدريجي ومتزامن، بوجود مراقبين دوليين. وقال مختار النقاصة عضو اللجنة، إنها تعتزم التواصل مع الجهات المحلية والدولية لدعم هذه الخطة. وجاء هذا الاتفاق في وقت أجرت تركيا عملية استبدال جديدة بين «المرتزقة السوريين» التابعين لها في ليبيا، ما يشير إلى استمرار تمسكها ببقائهم وعدم سحبهم، رغم الطلبات الدولية بانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة قبل الانتخابات المرتقبة في 24 ديسمبر المقبل.

وأفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، بأن تركيا تعمل على نقل دفعة جديدة من المرتزقة تتكون من 200 من عناصر الفصائل الموالية لها من سوريا إلى ليبيا، ليرتفع عدد المرتزقة الذين أرسلوا إلى ليبيا خلال 4 أيام إلى 420 مرتزقاً. وقال المرصد إن المخابرات التركية تواصل إرسال المرتزقة من سوريا إلى ليبيا، وترحيل المرتزقة المنتهية عقودهم والراغبين في العودة من ليبيا إلى سوريا، مضيفاً أن طائرة انطلقت من مطار مصراتة في ليبيا باتجاه طرابلس ومن ثم إلى تركيا، تقل على متنها عناصر المرتزقة العائدين إلى سوريا عبر المطارات التركية. وأفاد تقرير سابق للمرصد السوري لحقوق الإنسان بأن المخابرات التركية طلبت من قادة الفصائل الموالية لها أن يبقوا عناصرهم على أهبة الاستعداد والجاهزية التامة لنقل دفعات جديدة منهم إلى ليبيا في حال طلب ذلك. وذكر المرصد أن فصائل موالية لتركيا في منطقتي «درع الفرات» و«غصن الزيتون» أرسلت نحو 130 عنصراً من المرتزقة إلى تركيا.